

٢- باب فرض الوضوء

ذكر الأمر بإسباغ الوضوء لمن أراد أداء فرضه

١٠٥٣ - أخبرنا أحمد بن يحيى بن زهير ، حدثنا محمد بن أبي صفوان الثَّقَفي ، حدثنا أبي ، عن سفيان ، عن سماك ، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، قال : « صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ رَبًّا ، وَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ » (١) .

٧٨ : ١

(١) محمد بن أبي صفوان : هو محمد بن عثمان بن أبي صفوان بن مروان ، من رجال « التهذيب » وثقه أبو حاتم ، وقال النسائي : لا بأس به ، وذكره المؤلف في « الثقات » ١١٤/٩ ، وأبوه عثمان لم أظفر له بترجمة ، وباقي رجاله ثقات . وأخرجه البزار (١٢٧٨) عن محمد بن عثمان بن أبي صفوان ، بهذا الإسناد . وقال : لم نسمعه إلا من محمد بن عثمان ، عن أبيه ، وأخرج إلينا محمد كتاباً ، ذكر أنه كتاب أبيه ، فيه هذا الحديث . وصححه ابن خزيمة برقم (١٧٦) . وأخرج القسم الأول منه عبد الرزاق في « المصنف » (١٤٦٣٦) ، والطبراني (٩٦٠٩) من طريق أبي نعيم ، كلاهما عن سفيان الثوري ، به . وأخرجه أحمد ٣٩٣/١ من طريق شعبة ، عن سماك بن حرب ، به ، وهذا سند حسن ، وأخرجه أيضاً ٣٩٨/١ ، والبزار (١٢٧٧) ؛ طرق عن شريك ، عن سماك ، به .

ذَكَرُ الْأَمْرِ بِتَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ لِلْمَتَوَضِّئِ مَعَ الْقَصْدِ فِي إِسْبَاغِ الْوَضُوءِ

١٠٥٤ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَثْنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كُنْتُ وَافِدَ بَنِي الْمُتَنَفِّقِ^(١) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَقَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، ﷺ ، فَلَمْ نُصَادِفْهُ فِي مَنْزِلِهِ ، وَصَادِفْنَا عَائِشَةَ ، فَأَمَرَتْ لَنَا بِخَزِيرَةٍ فَصُنَعَتْ ، وَأَتَتْنَا بِقِنَاعٍ - وَالْقِنَاعُ الطَّبَقُ فِيهِ التَّمْرُ - فَأَكَلْنَا ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ، ﷺ ، فَقَالَ : « هَلْ

= وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٨٤/٤ وقال : رواه البزار ، وأحمد ، والطبراني في الأوسط ، ورجال أحمد ثقات .
وفي الباب عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة .
أخرجه الترمذي (١٢٣١) في البيوع ، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة ، والنسائي ٢٩٦/٧ في البيوع ، والبغوي في « شرح السنة » ١٤٢/٨ . وعن ابن عمر أخرجه أحمد ٧١/٢ ، والبزار (١٢٧٩) . وعن ابن عمرو أخرجه أحمد ١٧٤/٢ ، ١٧٥ ، ٢٠٥ ، والبغوي في « شرح السنة » ١٤٤/٨ قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، وقد فسّر بعض أهل العلم ، قالوا : بيعتين في بيعة ؛ أن يقول : أبيعك هذا الثوب بتقد بعشرة ، وبسيئة بعشرين ، ولا يفارقه على أحد البيعين ، فإذا فارقه على أحدهما فلا بأس إذا كانت العقدة على أحد منهما .

وأورد القسم الثاني - الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٢٣٧/١ ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عثمان بن أبي صفوان ، روى عن الثوري ، وروى عنه ابنه محمد ، ولم أجد من ترجمه . ولهذا القسم شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد ٢٢٥/١ و ٢٣٢ و ٢٤٩ ، والترمذي (١٧٠١) والنسائي ٨٩/١ ، وقال الترمذي : حسن صحيح . وحديث لقيط بن صبرة الذي سيذكره المصنف بعد هذا .

(١) في الأصل : المتفق ، وهو تحريف .

أَصَبْتُمْ شَيْئًا؟ أَوْ أَمْرُ لَكُمْ بِشَيْءٍ؟» قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَبَيْنَمَا نَحْنُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ، إِذْ رَفَعَ الرَّاعِي غَنَمَهُ إِلَى الْمُرَاحِ وَمَعَهُ سَخْلَةٌ تَبَعْرُ، فَقَالَ ﷺ: «مَا وَلَدَتْ؟» قَالَ: بِهَمَّةٍ. قَالَ: «اذْبَحْ مَكَانَهَا شَاءَ». ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: «لَا تَحْسِبَنَّ - وَلَمْ يَقُلْ لَا تَحْسِبَنَّ - أَنَا مِنْ أَجْلِكَ ذَبَحْنَاهَا، إِنَّ لَنَا غَنَمًا مِثْلَ لَا تَزِيدُ، فَمَا وَلَدَتْ بِهَمَّةٍ ذَبَحْنَا مَكَانَهَا شَاءَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي امْرَأَةً فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ. قَالَ: «فَطَلَّقْهَا إِذَا». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مِنْهَا وَلَدًا، وَلَهَا صُحْبَةٌ. قَالَ: «عِظْهَا، فَإِنَّ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ، فَسَتَقْبَلُ، وَلَا تَضْرِبُ طَعِينَتَكَ ضَرْبَكَ أُمَّتِكَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوُضُوءِ، قَالَ: «أَسْبِغِ الْوُضُوءَ، وَخَلِّ بَيْنَ أَصَابِعِكَ، وَبَالِغِ فِي الْأَسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(١).

٦٥: ٣

(١) إسناده جيد ، وهو حديث صحيح . يحيى بن سليم : هو الطائفي ، أخرج حديثه البخاري ومسلم وأصحاب السنن ، ووثقه ابن معين ، وابن سعد والعجلي ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، وقال الساجي : أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر ، وقال يعقوب بن سفيان : كان رجلاً صالحاً ، وكتابه لا بأس به ، فإذا حدث من كتابه ، فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً ، فتعرف وتكر ، وقد تجنب المؤلف هنا والشيخان في «صحيحهما» روايته عن عبيد الله بن عمر ، وباقي رجاله ثقات .

وأخرجه الشافعي في «مسنده» ٣٠/١ ، ٣١ ، وأبو داود (١٤٢) في الطهارة : باب في الاستنثار ، والبخاري (٢١٣) ، والبيهقي ٣٠٣/٧ في السنن ، وفي «المعرفة» ٢١٣/١ - ٢١٤ من طرق عن يحيى بن سليم ، بهذا الإسناد .

وأخرجه بنحوه أحمد ٢١١/٤ ، وأبو داود (١٤٣) ، والبيهقي في السنن ٥١/١ - ٥٢ من طريق يحيى بن سعيد القطان ، والدارمي ١٧٩/١ في الصلاة : باب في تخليل الأصابع ، عن أبي عاصم ، كلاهما عن ابن جريج ، قال : أخبرني =

إسماعيل بن كثير ، عن عاصم بن لقيط ، عن أبيه ، وهذا إسناد صحيح ، فقد صرح ابن جريج بالتحديث ، فانفتت شبهة تدليسه .

وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » رقم (٨٠) ، ومن طريقه الطبراني ٢١٥/١٩ (٤٧٩) عن ابن جريج ، عن إسماعيل بن كثير ، به .

وأخرجه مختصراً ابن أبي شيبة ١١/١ و ٢٧ ، ومن طريقه ابن ماجه (٤٠٧) في الطهارة وسننها : باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ، و (٤٤٨) باب تخليل الأصابع ، عن يحيى بن سليم ، وأبو داود (٢٣٦٦) في الصوم : باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ، والترمذي (٧٨٨) في الصوم : باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ، والنسائي ٦٦/١ في الطهارة : باب المبالغة في الاستنشاق ، و ٧٩/١ باب الأمر بتخليل الأصابع ، وابن الجارود في « المتقى » (٨٠) ، والبيهقي ٧٦/١ ، من طرق عن يحيى بن سليم ، به ، وصححه ابن خزيمة (١٥٠) و (١٦٨) .

وأخرجه مختصراً الطيالسي ٥٢/١ عن الحسن بن علي أبي جعفر ، عن إسماعيل بن كثير ، به .

وأخرجه مختصراً أيضاً عبد الرزاق (٧٩) ، والنسائي ٦٦/١ و ٧٩ ، والترمذي (٣٨) في الطهارة : باب ما جاء في تخليل الأصابع ، والبيهقي ٥٠/١ و ٢٦١/٤ من طرق عن سفيان ، عن إسماعيل بن كثير ، به . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٦٦) عن أحمد بن محمد ، عن داود بن عبد الرحمن ، عن إسماعيل ، به .
وصححه الحاكم ١٤٧/١ - ١٤٨ ، ووافقه الذهبي .

وقوله : ما وُلِدَتْ : قال الخطابي : هو مشددة اللام على معنى خطاب الشاهد ، وأصحاب الحديث يروونه على معنى الخبر يقولون : ما وُلِدَتْ خفيفة اللام ساكنة التاء ، أي : ما وُلِدَتْ الشاة ، وهو غلط ، يقال : وُلِدَتْ الشاة : إذا حضرت ولادها ، فعالجتها حتى يبين الولد .

والبهمة : ولد الشاة أول ما يولد . وقوله : « لا تحسبن . . . » يعني أن النبي ﷺ قال للقيط : « لا تحسبن . . . » بكسر السين ، ولم يقل : « لا تحسبن . . . » بفتحها ، وهذه دقة بالغة في حفظ الراوي وتثبته في النقل ، قال السيوطي : يحتمل أن الصحابي إنما نبه على ذلك ، لأنه كان ينطق بالفتح ، =

ذَكَرُ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أُمِرَ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

١٠٥٥ - أخبرنا أبو يعلى ، قال : حدثنا أبو خيثمة ، حدثنا جرير ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي يحيى

عن عبد الله بن عمرو ، قال : رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ ، فَتَوَضَّؤُوا وَهُمْ عِجَالٌ . قَالَ : فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ ، وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحٌ ، لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ، أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ » (١) .

٧٨ : ١

= فاستغرب الكسر ، فضبطه ، ويحتمل أنه كان ينطق بالكسر ، ورأى الناس ينطقون بالفتح ، فنبه أن الذي نطق به رسول الله ﷺ الكسر .

وقوله : « لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها » قال الخطابي في « معالم السنن » ٥٤/١ : معناه : ترك الاعتداد به على الضيف ، والتبرؤ من الرياء .

وقوله « ولا تضرب ظعيتك ضربك أمتك » فإن الظعينة هي المرأة ، وسميت ظعينة لأنها تظعن مع الزوج ، وتنتقل بانتقاله ، وليس في هذا ما يمنع من ضربهن أو يحرمه على الأزواج عند الحاجة إليه ، فقد أباح الله تعالى ذلك في قوله ﴿ فِعْظُوهنَ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ﴾ وإنما فيه النهي عن تبريح الضرب كما يضرب المماليك في عادات من يستجيز ضربهم ، ويستعمل سوء الملكة فيهم ، وتشبيهه بضرب المماليك ليس على إباحة ضرب المماليك ، وإنما هو على طريق الذم لأفعالهم ، فنهاه عن الاقتداء بهم .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، جرير : هو ابن عبد الحميد الضبي ، ومنصور :

هو ابن المعتمر ، وأبو يحيى : اسمه مضع أبو يحيى الأعرج المَعْرُوبُ ، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٤١) في الطهارة : باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ، عن أبي خيثمة زهير بن حرب ، بهذا الإسناد .

وأخرجه مسلم (٢٤١) أيضاً ، والبيهقي في السنن ٦٩/١ ، عن إسحاق بن

راهويه ، عن جرير بهذا الإسناد . وصححه ابن خزيمة برقم (١٦١) .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٦/١ ، ومن طريقه مسلم (٢٤١) ، وابن ماجه (٤٥٠) =

في الطهارة : باب غسل العراقيب ، عن وكيع ، وأحمد ١٩٣/٢ ، عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ، وأبو داود (٩٧) في الطهارة : باب في إسباغ الوضوء ، عن مسدد ، عن يحيى ، والنسائي ٧٧/١ في الطهارة : باب إيجاب غسل الرجلين ، عن محمود بن غيلان ، عن وكيع ، وعن عمرو بن علي ، عن عبد الرحمن ، والطبري ١٣٣/٦ عن ابن بشار ، عن عبد الرحمن ، و ١٣٤/٦ عن أبي كريب ، عن وكيع ، والبيهقي ٦٩/١ من طريق عبد الرحمن ، كلاهما (وكيع وعبد الرحمن) عن سفيان الثوري ، عن منصور ، به .

وأخرجه الطيالسي ٥٣/١ ، وأحمد ٢٠١/٢ ، والطبري ١٣٣/٦ ، والطحاوي ٣٩/١ ، من طريق شعبة ، والدارمي ١٧٩/١ في الصلاة : باب ويل للأعقاب من النار ، من طريق جعفر بن الحارث ، والطحاوي ٣٨/١ من طريق زائدة ، كلهم عن منصور ، به .

وأخرجه أحمد ٢٠٥/٢ ، والطبري ١٣٤/٦ عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، عن رجل من أهل مكة ، عن عبد الله بن عمرو .

وأخرجه أحمد ٢١١/٢ و ٢٢٦ عن عفان ، والبخاري (٦٠) في العلم : باب من رفع صوته بالعلم ، عن أبي النعمان عارم بن الفضل ، و (٩٦) باب من أعاد الحديث ثلاثاً لِيُفهم عنه ، عن مسدد ، و (١٦٣) في الوضوء : باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين ، عن موسى بن إسماعيل التبوذكي ، ومسلم (٢٤١) (٢٧) عن شيبان بن فروخ وأبي كامل الجحدري ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ٣٩/١ من طريق سهل بن بكار وأبي داود ، والبيهقي في « السنن » ٦٨/١ ، والبخاري في « شرح السنة » (٢٢٠) من طريق الحجبي ومسدد ، كلهم عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن عبد الله بن عمرو . وصححه ابن خزيمة برقم (١٦٦) .

وفي الباب عن عائشة سيرد برقم (١٠٥٩) ، وعن أبي هريرة سيرد برقم (١٠٨٨) ، وعن عبد الله بن الحارث عند أحمد ١٩٠/٤ و ١٩١ ، والحاكم ، والطحاوي ٣٨/١ ، والدارقطني ٩٥/١ ، وعن خالد بن الوليد ، ويزيد بن أبي سفيان ، وشرحبيط ابن حسنة وعمرو بن العاص عند ابن ماجه (٤٥٥) وعن جابر عند ابن ماجه (٤٥٤) ، والطحاوي ٣٨/١ ، والطبري (١١٥١١) و (١١٥١٢) و (١١٥١٣) و (١١٥١٤) و (١١٥١٦) و (١١٥١٧) و (١١٥١٨) ، وعن معيقب عند أحمد ٤٢٦/٣ و ٤٢٥/٥ ، والطبري (١١٥١٩) .

ذَكَرَ الْخَيْرِ الْمُدْحَضِ قَوْلَ مَنْ رَعِمَ أَنْ الْفَرْضَ عَلَى
الْمَتَوَضِّئِ فِي وَضُوئِهِ الْمَسْحَ عَلَى الرَّجْلَيْنِ دُونَ الْغَسْلِ

١٠٥٦ - أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ
الطَّيَالِسِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ
خَيْرٍ قَالَ :

صَلَّى عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْفَجْرَ ، ثُمَّ
دَخَلَ الرَّحْبَةَ ، فَدَخَلْنَا مَعَهُ ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ ، فَأَتَاهُ الْغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ
مَاءٌ وَطَسْتٌ ، فَأَخَذَ الْإِنَاءَ بِيَمِينِهِ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَسَارِهِ فَغَسَلَهَا ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ ، غَسَلَ كَفَّيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى
فِي الْإِنَاءِ ، فَغَرَفَ مِنْهُ مَاءً ، فَمَلَأَ فَاهُ ، فَمَضْمَضَ ، وَاسْتَشَقَّ
ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَذَرَاعَيْهِ
ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا مُقَدِّمَةً وَمُؤَخَّرَةً ، ثُمَّ أَدْخَلَ
الْيُمْنَى ، فَأَفْرَغَ عَلَى قَدَمَيْهِ الْيُمْنَى ، فَغَسَلَهَا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي
الْإِنَاءِ ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا ، فَغَسَلَ الْأُخْرَى ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ أَحَبَّ أَنْ
يَنْظُرَ إِلَى وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا وَضُوءُهُ (١) .

٢ : ٥

(١) إسناده صحيح ، رجاله رجال الشيخين غير خالد بن علقمة ، وعبد خير ، فقد روى لهما
أصحاب السنن وهما ثقتان . وأخرجه البيهقي في السنن ٤٧/١ و٥٩ باب صفة غسل
اليدين ، وباب الاختيار في استيعاب الرأس بالمسح ، من طريق عباس بن الفضل
الأسفاطي ، عن أبي الوليد الطيالسي ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أبو داود (١١٢) في الطهارة : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، والنسائي
٦٧/١ في الطهارة : باب بأي اليدين يستتر ، والبيهقي في « السنن » ٤٨/١ و٥٨
و٧٤ من طريق الحسين بن علي الجعفي ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار »
٣٥/١ من طريق القرطبي ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٤٧) من طريق =

عبد الرحمن بن مهدي ، كلهم عن زائدة بن قدامة ، بهذا الإسناد .
وأخرجه أبو داود (١١١) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » ٥٠/١ ، عن مسدد
والنسائي ٦٨/١ في الطهارة : باب غسل الوجه ، عن قتيبة ، والبخاري في « شرح
السنن » (٢٢٢) من طريق قتيبة وعبد الواحد بن غياث ، والبيهقي ٦٨/١ من طريق
يوسف بن يعقوب ، كلهم عن أبي عوانة ، عن خالد بن علقمة ، به .
وأخرجه ابنُ أبي شيبة ٣٨/١ ، وأحمد ١٢٥/١ من طريق شريك ، عن
خالد بن علقمة ، به .
وأخرجه الطيالسي ٥٠/١ ، ومن طريقه البيهقي ٥٠/١ ، وأحمد ١٢٢/١
عن يحيى بن سعيد ، و ١٣٩ عن محمد بن جعفر وحجاج ، وأبو داود (١١٣) عن
محمد بن المثنى ، عن محمد بن جعفر ، والنسائي ٦٨/١ عن سويد بن نصر ،
عن عبد الله بن المبارك ، و ٦٩/١ عن عمرو بن علي وحמיד بن مسعدة ، عن
يزيد بن زريع ، والطحاوي ٣٥/١ ، عن ابن مرزوق ، عن أبي عامر ، كلهم عن
شعبة ، عن مالك بن عرفطة ، عن عبد خير ، به . قال النسائي : هذا خطأ ،
والصواب خالد بن علقمة ، ليس مالك بن عرفطة . ونقل المزي في « تحفة
الأشراف » ٤١٧/٧ عن أبي داود قال : مالك بن عرفطة إنما هو « خالد بن علقمة »
أخطأ فيه شعبة . قال أبو داود : قال أبو عوانة يوماً : حدثنا مالك بن عرفطة ، عن
عبد خير ، فقال له عمرو الأعصف : رحمتك الله يا أبا عوانة ! هذا « خالد بن
علقمة » ، ولكن شعبة مخطيء فيه ، فقال أبو عوانة : هو في كتابي « خالد بن
علقمة » ، ولكن قال لي شعبة هو « مالك بن عرفطة » . قال أبو داود : حدثنا
عمرو بن عون ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن مالك بن عرفطة . قال أبو داود :
وسمعه قديماً . قال أبو داود : حدثنا أبو كامل قال : حدثنا أبو عوانة ، عن خالد بن
علقمة ، وسمعه متأخر ، كان بعد ذلك رجع إلى الصواب . وذكر المزي أن كلام
أبي داود هذا لم يوجد في كل نسخ السنن ، وإنما وجد في رواية أبي الحسن بن
العبد ، عن أبي داود ، ولم يذكره أبو القاسم .
وذكر الترمذي أيضاً أن الصحيح « خالد بن علقمة » ، وقال ابن حجر في
« التهذيب » : « وقال البخاري وأحمد وأبو حاتم وابن حبان في « الثقات »
وجماعة : وهم شعبة في تسميته حيث قال : « مالك بن عرفطة » ، وعاب بعضهم
على أبي عوانة كونه كان يقول خالد بن علقمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك
حين قيل له : إن شعبة يقول : مالك بن عرفطة ، واتبه ، وقال : شعبة أعلم
مني . وحكاية أبي داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانياً إلى ما كان يقول أولاً وهو =

ذَكَرُ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا كَانَ يَمْسَحُ عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ

- رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - رَجْلِيهِ فِي وَضُوئِهِ

١٠٥٧ - أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ ، قَالَ :

صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الطُّهْرَ ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى مَجْلِسٍ لَهُ كَانَ يَجْلِسُهُ^(١) فِي الرَّحْبَةِ ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ ، فَأْتَيْتَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ ، فَأَخَذَ مِنْهُ كَفًّا ،

= الصواب « وقد رجح المرحوم أحمد شاكر أن الحكاية التي نقلها أبو داود عن أبي عوانة غير صحيحة ، وأنها إن صحت فلا تدل على خطأ شعبة ، بل تدل على خطأ أبي عوانة ، فشعبة يروي عن شيخه ، وهو أعرف به ، بل هو أعلم الناس في عصره بالرجال ، وأن الظاهر أنهما راويان ، وأن أبا عوانة سمع من كل واحد منهما . » سنن الترمذي « ٦٩/١ ، ٧٠ .

وأخرجه الترمذي (٤٩) في الطهارة : باب ما جاء في وضوء النبي ﷺ كيف كان ، عن قتيبة وهناد ، عن أبي الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن عبد حير ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٨/١ و ٢٠ ، والترمذي (٤٨) ، والنسائي ٧٠/١ . والبيهقي ٧٥/١ ، من طريق أبي الأحوص أيضاً ، والطحاوي ٣٥/١ من طريق إسرائيل ، كلاهما عن أبي إسحاق ، عن أبي حية بن قيس ، عن علي . وسعيده المؤلف برقم (١٠٧٩) .

قال الحافظ في « الفتح » ٢٦٦/١ : وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله ، وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء : « ثم يغسل قدميه كما أمره الله » . قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين . رواه سعيد بن منصور ، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ ، والله أعلم .

(١) في « الإحسان » : « يحبسه » والتصحيح من « الأنواع والتقسيم » ٤ / لوحة ١١٩ .

فَتَمَضَّمَصَ وَاسْتَشْتَقَ ، وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ،
وَمَسَحَ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضَلَ إِنَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنِّي حَدَّثْتُ
أَنَّ رِجَالًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْرَبَ أَحَدُهُمْ وَهُوَ قَائِمٌ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ كَمَا فَعَلْتُ ، وَهَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَمْ يُحَدِّثْ (١) (٢) .

ذكر الخبر المذحض قول من زعم أن الكعب هو العظم

الناثيء على ظاهر القدم دون العظمين الناثين على جانبيهما

١٠٥٨ - أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة ، قال : حدثنا حرملة بن

يحيى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب ،
أن عطاء بن يزيد الليثي أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره

أن عثمان بن عفان ، - رضوان الله عليه - دعا بوضوء فتوضأ

(١) وهذا صريح من أمير المؤمنين رضي الله عنه في الاكتفاء بالمسح في موضع الغسل
إنما هو في وضوء من لم يحدث .

(٢) إسناده صحيح ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات « المسند » ١٥٩/١ من طريق
أبي خيثمة ، وإسحاق بن إسماعيل ، كلاهما عن جرير بهذا الإسناد . وصححه ابن
خزيمة برقم (١٦) و(٢٠٢) من طريق جرير ، به .

وأخرجه الطيالسي ٥١/١ ، وأحمد ٧٨/١ ، و١٢٣ ، و١٣٩ ، و١٤٤ ،
و١٥٣ و١٥٩ ، والبخاري (٥٦١٥) و(٥٦١٦) ، في الأشربة : باب الشرب
قائماً ، وأبو داود (٣٧١٨) في الأشربة : باب في الشرب قائماً ، والنسائي ٨٤/١ ،
٨٥ في الطهارة : باب صفة الوضوء من غير حدث ، والترمذي في « الشمائل »
(٢١٠) ، والطحطاوي في « شرح معاني الآثار » ٣٤/١ ، والبيهقي في السنن
٧٥/١ ، والبغوي في « شرح السنة » برقم (٣٠٤٧) ، والطبري (١١٣٢٦) من
طرق عن عبد الملك بن ميسرة ، بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد ١١٦/١ ، والبيهقي في السنن ٧٥/١ من طريق سفيان وشريك عن
السدي ، عن عبد خير ، عن علي ، وصححه ابن خزيمة برقم (٢٠٠) .

وأخرجه أحمد ١٠٢/١ من طريق ربعي بن حراش ، عن علي .

والرحبة : في بعض الروايات : « رحبة الكوفة » .

وَعَسَلَ كَفَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ
غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ
الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ
ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ، ﷺ ، تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي
هَذَا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « [مَنْ] (١) تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي
هَذَا ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا
تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (٢) .

٢: ٥

ذَكَرُ الزَّجْرِ عَنِ تَرْكِ تَعَاهُدِ الْمَرْءِ عَرَايِيهِ وَبُطُونِ قَدَمَيْهِ فِي الْوُضُوءِ

١٠٥٩ - أَخْبَرَنَا جَاهِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَعِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ
يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ،

(١) سقطت من الأصل ولا بد منها .

(٢) إسناده صحيح على شرط مسلم ، ويونس : هو ابن يزيد الأيلي ، وأخرجه في صحِيحه (٢٦٦) في الطهارة : باب صفة الوضوء وكماله ، عن حرملة بن يحيى ، بهذا الإسناد .

وأخرجه النسائي ٨٠/١ في الطهارة : باب حد الغسل ، والدارقطني في « السنن » ٨٣/١ ، والبيهقي في « السنن » ٤٩/١ و ٦٨ باب سنة التكرار في المضمضة والاستنشاق ، وباب التكرار في غسل الرجلين ، وفي « معرفة السنن والآثار » ٢٢٨/١ ، من طرق عن ابن وهب ، بهذا الإسناد ، وصححه ابن خزيمة برقم (٣) و (١٥٨) .

وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (١٣٩) عن معمر ، عن الزهري ، به ، ومن طريقه أخرجه أحمد ٥٩/١ ، وأبو داود (١٠٦) في الطهارة : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، والبيهقي في « السنن » ٥٧/١ ، ٥٨ باب المسح بالرأس .

عن أبي سلمة قال :

تَوَضَّأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ،
أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « وَيَلُّ
لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ » (١)

٦٢: ٢

وأخرجه البخاري (١٩٣٤) في الصيام : باب سواك الرطب واليابس للصائم عن
عبدان ، والنسائي ٦٤/١ في الطهارة : باب المضمضة والاستنشاق ، عن سويد بن
نصر ، والبيهقي ٥٦/١ باب التكرار في غسل اليدين ، من طريق أبي الموجه عن
عبدان ، كلاهما عن عبد الله ، عن معمر ، عن الزهري ، به ، ومن طريق
البخاري أخرجه البغوي في « شرح السنة » (٢٢١) .

وأخرجه أحمد ٥٩/١ ، والبخاري (١٥٩) في الوضوء : باب الوضوء ثلاثاً
ثلاثاً ، ومسلم (٢٢٦) (٤) في الطهارة : باب صفة الوضوء وكماله ، من طرق عن
إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٠) عن ابن جريج ، عن الزهري ، به .
وأخرجه البيهقي ٤٨/١ من طريق الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن الزهري ،
به .

وسيرد برقم (١٠٦٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة ، عن الزهري ، به ، ويخرج
من طريقه هناك ، وتقدم برقم (١٠٤١) من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن
حمران ، به .

(١) إسناده حسن ، وأخرجه أحمد ٤٠/٦ ، والحميدي ٨٧/١ ، والبيهقي في « معرفة
السنن والآثار » ٢١٥/١ من طريق سفيان ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٦/١ ، ومن طريقه ابن ماجة (٤٥٢) في الطهارة : باب
غسل العراقيب ، عن يحيى بن سعيد ، وأبي خالد الأحمر ، والطحاوي في
« شرح معاني الآثار » ٣٨/١ من طريق أبي عاصم ، والطبري (١١٥٠٨)
و (١١٥٠٩) من طريق يحيى بن سعيد وابن عيينة ، كلهم عن ابن عجلان بهذا
الإسناد .

وأخرجه أحمد ٨١/٦ و ٨٤ ، ومسلم (٢٤٠) في الطهارة : باب وجوب غسل
الرجلين بكمالهما ، والطبري (١١٥٠٥) و (١١٥٠٦) و (١١٥٠٧) ، =